

عموميتها وافقت على عدم توزيع أرباح

«أوكيانا» تترقب موافقة «هيئة الأسواق» على طلب الإدراج

د. نبيل عبد الرحيم: نسعى للحصول على تمويل بـ 50 مليون دولار لاستكمال مشاريعنا

كثبت تسليم الشامي:



(تصوير محمد قطوف)

• جانب من العمومية

أكد رئيس مجلس الإدارة في شركة «أوكيانا العقارية» د. نبيل عبد الرحيم، أن الشركة تسعى للحصول على تمويل لاستكمال مشاريعها القائمة المتمثلة في مشروع «أوكيانا وورلد فيرست» في إمارة دبي، ومشروع «مدينة الحدائق المائية» في البحرين. سنوهاً بأن الشركة تعمل على الالتزام بنهجها على غرار السنوات الماضية بالمحافظة على أصول الشركة من التآكل أو البيع إلى أن يتم الحصول على التمويل اللازم.

وقال عبد الرحيم في كلمته خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية التي عقدتها الشركة أمس بسبب حضور بلغت 72% نظراً لتحفظ معظم المؤسسات المالية لتقديم أي تسهيلات مالية للشركة فإن الشركة تعمل على بحث عدة خيارات لتجاوز هذه الأزمة من ضمنها السعي على الحصول على مبلغ تمويلي يصل إلى 50 مليون دولار لتطوير جزء من مكونات الجزر في مشروع «أوكيانا» مثل بناء فندق واحد أو عدة فلل سياحية كبديل عن الخطط الأولية التي وضعتها الشركة التي تحتاج إلى مبالغ تمويلية كبيرة لإتمامها وذلك بهدف جذب المستثمرين إلى هذا المشروع وتعزيز ثقة المساهمين. مؤكداً على استمرار الشركة في البحث عن مصادر تمويل أخرى أو عن فرص استثمارية جديدة، إلى جانب استمرار جهودها مع الجهات الدائنة لإعادة هيكلة قروضها.

وأشار السلي أن قطاع العقارات في البحرين يشهد عروضاً كثيفة، وانخفاضاً كبيراً في الاستثمارات الخارجية في مجال العقارات وتطويرها، الذي انعكس سلباً على القيمة السوقية

التي حين تحسن الأوضاع في البحرين للحفاظ على حقوق المساهمين.

إدراج الشركة

أما فيما يتعلق بإدراج أسهم الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية فقد ذكر د. عبد الرحيم

للأرض التي تمتلكها الشركة منوهاً بأن جميع العروض التي تقدمت لشراء الأرض لا تتجاوز 70 ديناراً بحرينياً للقدم الواحد بينما تم تقييم القدم الواحد بقيمة 207 دينار، لذلك قد عزفت الشركة في الوقت الراهن عن بيع تلك الأراضي وذلك

تحفظ المساهمين

تحفظ بعض مساهمي الشركة على بعض بنود جدول أعمال الجمعية العمومية العادية مشيرين إلى أن الأرقام في الميزانية مضخمة وذلك عائد إلى التقييم الخاص في مشروع البحرين الذي يظهر أنه قيمة القدم الواحد 207 دينار بحرينية ذلك الأمر الذي يعتبر بعيداً عن القيمة الحقيقية للسوق.

وأشاروا إلى أن استمرار تعليق مشروع دبي إلى حين توفير تمويل غير محدد الوقت سيؤدي إلى ترطب الشروط الجزائي للعقد والذي يفقد حق الشركة في تطوير الجزر الخاصة بالمشروع ومن جانب رد رئيس مجلس الإدارة بأنه قد تم الاتفاق مع الشركة المسؤولة عن تأجيل هذا الشرط إلى حين تحسن الأوضاع الاستثمارية لافتاً إلى أن الشركة قد حصلت على سندات ملكية خاصة بهذا المشروع تثبت حق الشركة فيه.

بأن الشركة تقوم بمتابعة طلبها السابق المقدم إلى سوق الكويت للأوراق المالية. لإدراج الشركة في السوق، وما زالت الشركة بانتظار نتيجة طلبها للإدراج لاسيما بعد استحداث هيئة أسواق المال الكويتية.

وعن البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2011 فقد حققت الشركة خسائر قدرت بحوالي 15 مليون دينار، مقارنة بخسائر بلغت حوالي 8 ملايين دينار لعام 2010، منوهاً بأن السيد الرئيسي لتلك الخسائر يعود إلى انخفاض القيمة العادية للعقارات، وهي تمثل خسائر غير محققة، وبلغ إجمالي موجودات حوالي 417 مليون دينار وبلغت حقوق المساهمين حوالي 337 مليون دينار.

وكانت عمومية الشركة قد وافقت على جميع بنود جدول أعمال الشركة العادية التي من أهمها اعتماد الميزانية العمومية للشركة عن العام 2011، وتوصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح.